



جامعة الملكة أروى  
Q A U

---

## الأمن الغذائي الموريتاني وإشكالية التمويل

---

صدفي ولد السخاوي

جهة النشر جامعة الملكة أروى

copyrights©2014

# الأمن الغذائي الموريتاني وإشكالية التمويل: بين ندرة الموارد التقليدية وآفاق التمويل البديل

صدفي ولد السخاوي  
أستاذ الاقتصاد جامعة نواكشوط  
باحث في وحدة البحث حول الاقتصاد الموريتاني UREM  
sadvina@gmail.com

## الملخص:

في ظل ندرة مصادر التمويل في الدول النامية وقوة التنافس على الموجود منها بين الدول والقطاعات المختلفة، تحاول هذه الورقة إلقاء الضوء على صيغ مستحدثة بديلة للتمويل الريفي قد تقلل من الفقر الريفي وتعزز الأمن الغذائي خصوصا في الدول الإسلامية التي أخذت بالدور الاستثماري لكل من الزكاة والوقف.

## Abstract:

In light of the scarcity of funding sources in least developed countries and the strength of competition for the existing ones between nations and different sectors.

The present paper attempts to shed light on the forms innovative alternative for rural finance may reduce rural poverty and enhance food security, especially in Muslim countries which took the role of investment for each of the Zakat and Waghf.

## مقدمة:

ينص الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر في العام 1966 والذي صادقت عليه 160 دولة حتى 2010 على أن هذه الحقوق تشمل حقوق العمال والحق في الصحة والتعليم والحق في مستوى معيشي لائق يسمح للإنسان بتلبية حاجاته الأساسية من مأكّل ومشرب وملبس ومسكن وأمن وطمأنينة، ومن هنا اكتسب توفير حد الكفاف من الغذاء لكل فرد من أفراد المجتمع بعدا اجتماعياً وسياسياً باعتباره أحد حقوق الإنسان وشرطا لا غنى عنه لاستمرار حياته على الأرض وتحقيق الأمن والاستقرار للمجتمعات، التي عليها أن تضمن مستوى الكفاف من الغذاء لأفرادها الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح، سواء كان ذلك عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد اعتماداً على الموارد الذاتية للبلد أو بالتعاون مع غيره، مما يحقق الأمن الغذائي لجميع أفراد المجتمع.

ورغم تعدد المفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي فإن منظمة الفاو تشير إلى أن هذا المفهوم يعني "إمكانية حصول أفراد المجتمع في الأوقات كلها على الغذاء الكافي، والذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم"، ويأتي مضمون هذا التعريف من حصيلة متغيرات متعددة، في مقدمتها سيادة الكفاءة الإنتاجية للغذاء، والنظم المؤسسية المساعدة للإنتاج الزراعي، بحيث يمكن لفئات المجتمع الداخلية كلها تحقيق "تغذية كافية"، سواء في ظل الظروف الطبيعية أو الطارئة، مثل الجفاف والصدمات الاقتصادية التي تتعرض لها الاقتصادات المحلية، أو التزايد في دالة النمو السكاني مقارنة بنظيرتها من النمو في الغذاء. ومن هذا المنطلق كان إنتاج الغذاء داخل حدود الدولة أمرا جوهريا وضمانة أكيدة لتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، لذا اعتبرت الفجوة الغذائية في المواد الرئيسية (الفرق بين كمية الإنتاج المحلي والكمية المستوردة) عنصرا أساسيا يمكن الانطلاق منه لتقدير حجم المشكلة الغذائية في بلد ما.

وتعاني موريتانيا من نقص حقيقي في مجال الغذاء حيث يغطي الإنتاج الوطني من الحبوب ما بين 20% إلى 30% فقط من الحاجات الوطنية، وبالتالي فهي تستورد أكثر من 70% من حاجاتها الأساسية بالاعتماد على مواردها الذاتية أو عبر الحصول على المساعدات الخارجية من المنظمات الدولية أو من الدول الصديقة.

وتصل نسبة ناقصي الغذاء في الوطن العربي إلى 11% من مجموع السكان<sup>1</sup>، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى 71% في الصومال و 38% في اليمن و 27% في العراق و 26% في السودان، كما أن 26% من السكان الموريتانيين يعانون بشكل مباشر أو غير مباشر من انعدام الأمن الغذائي<sup>2</sup>، وقد أعلنت منظمة الفاو في العام 2009 أن عدد ناقصي الغذاء في العالم وصل إلى 1.5 مليار نسمة.

ويعتبر الفقر أهم سبب لانعدام الأمن الغذائي إضافة إلى الجهل والجفاف والتصحر والتغيرات المناخية وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وزيادة أسعار الغذاء والوقود، كل هذه العناصر جعلت من موريتانيا عرضة لأزمات غذائية متكررة كانت أولاها في العام 1973. وعبر هذا التاريخ الطويل مع الجفاف وأزمات الغذاء (1973-2003-2008-2011)، استطاعت موريتانيا أن تطور برامج وآليات ما بين وقائية وعلاجية كما أن بعضها خاص بالتعامل مع الحالات الطارئة (كان آخرها برنامج أمل 2012)، حيث أنشأت مفوضية للأمن الغذائي في الثمانينات ومرصدا له في العام 2000 يعمل بالتعاون مع شركائنا في التنمية من أجل إنتاج وتحليل جميع المعطيات المتعلقة بالأمن الغذائي وتقديم النصح والإرشاد للسلطات العمومية في هذا المجال. وضمن مقاربة شاملة للتنمية تجعل من محاربة الفقر محورها الرئيسي صادقت الحكومة الموريتانية في العام 2012 على إستراتيجية وطنية للأمن الغذائي تهدف، في أفق 2015 إلى خفض نسبة الفئات الضعيفة من 35% إلى 20% (ثم إلى 10% في أفق 2030) ونسبة الفقر الريفي إلى 35% والنسبة العامة للفقر إلى 28%. وقد استطاعت الحكومة الموريتانية الحصول على جزء كبير من هذه التمويلات وتعمل جاهدة من أجل الحصول على التمويلات المتبقية، لكن ندرة التمويلات الدولية نتيجة للأزمات المالية المتكررة وقوة التنافس على الموجود منها يحتم استكشاف صيغ جديدة للتمويل منها ما يرتبط بالأسواق المحلية والضوابط الأخلاقية لكل مجتمع ومنها ما يتجاوز حدود الدولة الوطنية.

وفي هذا المسعى تحاول هذه الورقة لفت الانتباه إلى الأهمية المتزايدة للصيغ المستحدثة لتمويل التنمية الاجتماعية كالتنمية الابتكاري واستخدام صناديق الزكاة في إقراض الفقراء ومنحهم وسائل الإنتاج أو استخدام الوقف التنموي عبر مقارنة غير تقليدية لهذين المفهومين الأخيرين، وذلك من خلال محاور ثلاثة يقدم الأول منها لمحة عن القطاع الريفي الموريتاني باعتبار الفقر ظاهرة ريفية بامتياز (من كل أربعة فقراء ثلاثة منهم في الريف)، أما المحور الثاني فيتطرق إلى الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، ويخصص المحور الأخير للتمويل البديل.

## أولا: القطاع الريفي الموريتاني

يلعب هذا القطاع دورا أساسيا في الاقتصاد الموريتاني حيث يساهم بنسبة معتبرة في التشغيل والناتج الداخلي الخام وذلك رغم الإهمال الذي عانى منه لفترة طويلة.

### 1. مقدرات القطاع

تشهد الثروة الحيوانية تزايدا سنويا (3.5% سنويا) وتساهم بحوالي 11% من الناتج الداخلي الخام<sup>3</sup>، وتقدر هذه الثروة ب 19,1 مليون رأس موزعة على النحو التالي : 1,7 مليون رأس من البقر و 1,4 مليون رأس من الإبل و 16 مليون رأس من الأغنام / الماعز. تغطي هذه الثروة 30% من الاستهلاك الوطني من الألبان مع ضعف في تامين هذه الشعبة وتحقق اكتفاء ذاتيا من اللحوم الحمراء (مع مقدرات تصديرية) ومقدرات كبيرة من الجلود ذات الجودة العالية.

أما الثروة الزراعية فتعتمد بالأساس على 513.000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة ضعيفة الاستغلال و 135.000 هكتارا للزراعة المروية على ضفة النهر و 12000 هكتار في المنطقة الشاطئية لزراعة الخضراوات و 250.000 هكتارا للزراعة المطرية و 100.000 هكتار لزراعة ما وراء السدود و الفيضية و 16.000 هكتار للزراعات تحت النخيل، هذا إضافة إلى مخزون مائي سطحي يقدر ب 11.4 مليار م<sup>3</sup> سنويا لا يستغل منه إلا 15% للزراعة.

وتعززت حصة الزراعة في الناتج الداخلي الخام الاسمي لتصل إلى 4,1% في العام 2012 مقابل 2,4% في العام 2011، وهو نفس الاتجاه الذي سار فيه قطاع الصيد لكن بوتيرة أقل حيث ارتفعت نفس النسبة خلال نفس الفترة من 5,5% إلى 5,8%.

## 2. معوقات التمويل الريفي

يعاني تمويل القطاع الريفي من نقص كبير في موارده سواء العمومية منها أو الخصوصية بحيث ظل نصيب هذا القطاع من ميزانية الدولة في حدود 7%، وضمن هذه النسبة لا يتجاوز نصيب الأمن الغذائي 10% خلال الفترة 2006/2011 (69% للتنمية الريفية و21% لقطاع الصيد)، ويعود السبب في ذلك عدة عوامل نذكر منها<sup>4</sup>:

### ❖ التمويل العمومي:

- ميزانية الدولة موجهة لتسيير الإدارات العمومية وصيانة البنى التحتية
- تمويل بعض الأنشطة ذات الطابع التجاري : تسويق الحصاد، التموين بالمدخلات، أشغال الاستصلاح...

### ❖ تمويل الشركاء الفنيين والماليين

- تدخل غير منسق للشركاء الفنيين والماليين نتيجة عدم وجود استراتيجية مرجعية ومتجانسة للقطاع التي تمت المصادقة عليها في العام 2012 (تعدد وعدم تجانس إطارات التدخل)
- ضعف الدعم الخارجي المخصص للقطاع الريفي
- تشتيت المشاريع في شكل مشاريع ضعيفة الأثر وبعض مكاسبها غير قابلة للاستمرار

### ❖ الفاعلون والمستثمرون الخصوصيون

- دور أساسي للخواص في التقدم الملحوظ في التنمية الزراعية والحيوانية
- ضعف اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر

### ❖ نظام التمويل الوطني

- ضعف مساهمة البنوك في تمويل القطاع الريفي (1% لأن نسبة الفائدة تصل أحيانا إلى 25% هذا مع توفير الضمانات)<sup>5</sup>
- وجود صندوق القرض الزراعي في وضعية مالية صعبة
- مؤسسات تمويل القطاع الريفي لا تقوم بدورها في تنمية القطاع رغم تعددها<sup>6</sup>.
- نظام تعاضديات الاستثمار والقرض الواحاتي (MICO) الذي أنشئ في العام 1997 وهو الآن يحتضر، شبكة الاتحاد الوطني للقرض الزراعي وصناديق التوفير (UNCACEM) التي أنشئت 1992 وهي متخصصة في منح القروض للزراعة المرورية ويشترك فيها أكثر من 1200 مشتركا لكنها تعاني أساسا من مشاكل تتعلق أساسا بجودة أصولها، هذا إضافة إلى القرض البحري (CM) ورابطة ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة (APME) والرابطة من أجل القرض والمؤسسات المتوسطة والصغيرة (ACMPE) ، ويبقى قطاع التربية الحيوانية شبه مهمل بحيث لا يوجد أي نظام تمويلي يأخذ بعين الاعتبار الحاجات الخصوصية للممنين، هذا إذا ما استثنينا بعض المحاولات الخجولة تتجسد في برنامج دعم قطاع التربية الحيوانية PADEL، واتحاد الوطني لصناديق القرض والادخار الخاصة بالتربية الحيوانية (UNCECEL)
- عدم كفاية الموارد المخصصة لتمويل الأنشطة المدرة للدخل (شبكات تعاضديات فيها 12 صندوق فاعلة من أصل 62 )

ومن أجل إيجاد تمويل يتماشى ومتطلبات الفاعلين في الشعب الحيوانية والنباتية يجب تشجيع حوافز الأداء وتعزيز التنسيق بين الدولة والشركاء في التنمية للمساهمة بشكل فعال في تطوير القطاع الريفي باعتماد نهج تدريجي عبر مراحل وتطوير الوساطة المالية في الوسط الريفي (شبكات صغيرة ومتخصصة) وتنمية آليات ضمان ضد الكوارث (وضع صندوق ضمان)

## ثانياً: الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي

منذ عام 2001 قررت السلطات الموريتانية وبالتعاون مع مؤسسات بروتن وودز والشركاء الآخرين في التنمية، اعتماد مقاربة جديدة للتنمية تتخذ من البعد الاجتماعي مرتكزها الأساسي عبر الموافقة على الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر في نسخته الأولى لتنتقل المرحلتان المواليات في 2006 و 2011. ومع ذلك فإن نسبة الفقر لا تزال مرتفعة (أكثر من ثلث السكان يعيشون تحت خط الفقر 75% منهم في الريف)<sup>7</sup>، وضمن هذا الإطار الكلي للتنمية قامت بصياغة إستراتيجية وطنية للأمن الغذائي في العام 2012 كدليل على الارتباط العضوي بين الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

### 1. أهداف الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي

ضمن رؤية متعددة الأبعاد للأمن الغذائي، تسعى هذه الإستراتيجية إلى أن تتيح لكل الفئات الضعيفة، وفي كل وقت، الولوج المادي والاقتصادي لكمية من الغذاء كافية صحية ومغذية وذلك عبر عشرة برامج موزعة على أربعة محاور هي: تسيير الأرض والماء، الولوج للأسواق، التزود الغذائي والبحث الزراعي. ويعبر مفهوم **الفئات الضعيفة** حسب الوثيقة الموريتانية عن النساء والأطفال (25% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون نقصاً في أوزانهم و30% يعانون تأخرًا في النمو و5% من الهزال)، والشباب والعاطلين عن العمل والمنتجين الصغار والطاعنين في السن والمعاقين والمرضى. ويستخدم الموريتاني سنويًا 76 كغ من القمح و60 كغ من الدخن و46 كغ من الأرز و30 كغ من السكر و7 كغ من الزيت النباتي، يتم استيراد حدود 70% منها وهو ما يعتبر تحديًا كبيرًا لهذه الإستراتيجية التي تسعى إلى تقليص الاستيراد بمستوى النصف في أغلب هذه المواد<sup>8</sup>. وتختلف وطأة انعدام الأمن الغذائي حسب الجهة والجنس والفئة الاجتماعية، ومع ذلك فإنه من الملاحظ أن **النساء** هن أكثر هذه الفئات تأثرًا من وضعية انعدام الأمن الغذائي هذه، ولكنهن أيضًا أكبر الفاعلين في محاربة الظاهرة نظرًا لكونهن منتجات ومسؤولات عن تغذية كل الأسر. ومع أن الظاهرة تكاد تعم كامل التراب الوطني فإنها تتمركز في المنطقة الجنوبية الشرقية مما يفسر ارتباطها القوي بظاهرة الفقر وخاصة في المناطق الريفية. وقد حددت هذه الإستراتيجية ضمن أهدافها في أفق 2015، خفض نسبة الفئات الضعيفة من 35% إلى 20% (ثم إلى 10% في أفق 2030) ونسبة الفقر الريفي إلى 35% (النسبة العامة المستهدفة للفقر 28%).

### 2. البرامج والتمويل

يبلغ المبلغ الإجمالي للتمويلات الضرورية لوضع الإستراتيجية موضع التنفيذ 312 مليار أوقية في أفق 2020 كما يوضحه الجدول التالي، وهذا المبلغ يغطي مشاريع وبرامج الأمن الغذائي والتنمية الريفية المدرجة في إطار الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر في مرحلتها الثالثة وبعض المشاريع المبرمجة في برنامج الاستثمار العمومي أو الورشات الجهوية المنجزة بالتعاون مع السلطات المحلية وممثلي التجمعات المحلية والمنظمات المهنية والمجتمع المدني. في الجدول تم تحديد مبالغ التمويل التي تم الحصول عليها بالفعل وتلك التي مازالت تبحث عن ممول، إضافة إلى كلفة وضع الأطر المؤسسية والمتابعة والتقييم والاتصال (0.4% من الكلفة القاعدية)

### جدول رقم (01): توزيع التمويل حسب البرامج

المحاور	التمويل المحصول عليه	المتبقي	المجموع	النسبة من الكلفة الإجمالية
1. تسيير الأرض والماء	2867.23	30830.93	33698.16	10.8%
2. الولوج للأسواق	30415.00	5071.00	35486.00	11.4%
3. التزود بالغذاء:	50494.50	159775.00	210269.50	67.7%
برنامج تنمية الزراعة	25 182.00	80 177.00	105 359.00	33.9%
برنامج تنمية الحيوانية	-	19 506.00	19 506.00	6.3%
برنامج تنمية الصيد	9 280.50	16 577.00	25 857.50	8.3%
برنامج الإنذار للمبكر للأزمات	780.00	13 922.00	14 702.00	4.7%

10.5%	32 570.00	18 318.00	14 252.00	برنامج تحسين الولوج للغذاء والماء
4.0%	12 275.00	11 275.00	1 000.00	برنامج تمويل النشاطات المدرسة للخل
<b>10.0%</b>	31135.00	16428.00	14707.00	<b>4. البحث الزراعي</b>
5.0%	15 573.00	14 473.00	1 100.00	دعم البحث
5.0%	15 562.00	1 955.00	13 607.00	الدعم المحلي والحكم الرشيد
100%	310 588.66	<b>212 104.93</b>	<b>98 483.73</b>	<b>مجموع الكلفة القاعدية</b>
	<b>1350.00</b>			كلفة وضع الأطر المؤسسية
	<b>311 938.66</b>			الكلفة الإجمالية لتنفيذ الإستراتيجية

**المصدر:** الإستراتيجية الوطنية 2012، ص: 15

وتعتبر الحكومة الموريتانية أنها قادرة على تعبئة التمويلات المتبقية (أكثر من 60%) وهو أمر ليس بالأكيد نظرا للأزمة العالمية وتعثر المساعدات التنموية (حيث انتقلت من 2.5 إلى 3.3 مليار دولار خلال 10 سنوات)<sup>9</sup> (2010/2000) بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء رغم تزايد الحاجة بشكل كبير في هذه المنطقة) وقوة المنافسة العالمية عليها وزيادة أسعار المواد الغذائية والمحروقات، ومن هنا توجب البحث عن بدائل.

## ثالثا: التمويل البديل

يقال إن الحاجة تولد الوسيلة، ومن هنا كان لزاما على الدول السائرة في طريق النمو والهيئات الدولية والمحلية المساندة لها، في ظل شح الموارد التقليدية للتمويل أن تبحث عن بدائل تسمح لها بتمويل التنمية وتلبية الحاجات الضرورية لمواطنيها. ضمن هذا المسعى نقدم لمحة موجزة عن التمويل الابتكاري وبعض من صيغته إضافة إلى بعض الأوجه الممكنة لاستخدامات مستحدثة للزكاة والوقف..

ونحن نورد هذه الصيغ هنا، باعتبارها بدائل ممكنة تمت تجربة بعض منها في دول مماثلة اقتصاديا كالسودان وغانا وبنين وبوركينا فاسو .....

### 1. التمويل الابتكاري

لا يوجد تعريف جامع شامل للتمويل المبتكر للتنمية ومع ذلك فالبنك الدولي يستخدم هذا المصطلح للتعبير عن ابتكارات القطاع الخاص فضلا عن الابتكارات في الأسواق المحلية للبلدان النامية. وهذا المفهوم يركز على مسألة جمع الأموال من أجل المنافع الدولية العامة لصالح شعوب الدول النامية، عبر التنسيق والتعاون بين مختلف الأطراف العاملة في هذا المجال، وهو طوعي، ومكمل للمصادر التقليدية للتمويل (كالمساعدة الإنمائية الرسمية مثلا)، وقد تم الاعتراف بأهمية وجود مصادر مبتكرة لتمويل التنمية في توافق آراء مونتيري (المكسيك) لعام 2002 وأعيد تأكيدها في إعلان الدوحة من أجل التنمية لعام 2008 وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر (ريو+20) "المستقبل الذي نريده" (يونيو 2012)، حيث ركزت هذه الوثيقة على قيمة التمويل المبتكر لتحقيق التنمية المستدامة.

في العقد الأخير، أدارت آليات التمويل المبتكر مبلغ 5.8 مليار دولار في مجال الصحة و 2.6 مليار دولار لتمويل نشاطات مرتبطة بالمناخ.

وتوجد أشكال عديدة من التمويل الابتكاري قيد التنفيذ، وأخرى لا تزال قيد النظر. وقد تمكنت مؤسسة الألفية من الاستفادة من مصادر التمويل الابتكاري، مثل فرض رسوم تذاكر الطيران وضرائب انبعاث الكربون، إن شركات الطيران في جميع أنحاء العالم لديها رسوم تذاكر التضامن والتبرعات وهو ما يصل إلى مليار دولار في السنة.

كما تعتبر التزامات السوق المسبقة هي مثال آخر على التمويل المبتكر وتتطوي على الاتفاقات التعاقدية بين الجهات المانحة والمؤسسات التجارية الدوائية لتركيز بحوثها على الأمراض المهملة وتوزيع الأدوية بأسعار معقولة. وقد استخدم برنامج مقايضة الديون من أجل الصحة لتحويل أجزاء من الديون القديمة إلى موارد محلية جديدة للصحة من خلال الصندوق العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مرفق التمويل الدولي لأنشطة التحصين قد

جمع 3.6 مليار دولار منذ عام 2006 لبرامج التحصين من خلال إصدار سندات عائمة على الأسواق المالية الدولية التي تعبأ من المساعدة الإنمائية الرسمية.

ويجري النظر في إيجاد حلول مبتكرة أخرى ، والتي تشمل فرض ضريبة دولية على المعاملات المالية، واستخدام صندوق النقد الدولي لحقوق السحب الخاصة من أجل التنمية، مما قد يمكن من جمع 400 مليار دولار سنويا.

تعتبر مؤسسة الألفية نموذجا في استخدام التمويل المبتكر حيث تعتمد بشكل كبير عليه لتحسين الرعاية الصحية في الدول النامية خاصة بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية، والسل والملاريا.

في العالم النامي، يوجد أكثر من 400 ألف من الأطفال الذين يولدون مع فيروس نقص المناعة البشرية ولكن لا يوجد سوق بسبب عدم وجود القدرة على الدفع، وهذا خير مثال على فشل السوق، لكن مؤسسة الألفية تتفاوض مع هؤلاء المنتجين للعقاقير المضادة للفيروسات لخلق سوق اصطناعية ممولة عن طريق المنح المقدمة من قبل التمويل الابتكاري مما سيسمح بخفض أسعار الأدوية مع مرور الوقت. حاليا، يتم علاج 80٪ من ال 400 ألف طفل الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية في البلدان النامية بأدوية مؤسسة الألفية كوسيط<sup>10</sup>.

ومن بين التمويلات الابتكارية التي يمكن اقتراحها لتمويل الحاجات الأساسية في الدول المتخلفة نقدم ما يلي<sup>11</sup> :

- الضريبة على استخدام الأسمدة في الدول المتقدمة خاصة في مجموعة العشرين والتي تم تقديرها ب 100 مليار دولار سنويا

- إنشاء سوق أولية لبيع حقوق ممارسة الأنشطة التي تزيد من الاحتباس الحراري وهي تقدر ما بين 20 إلى 30 مليار بالنسبة لدول الاتحاد الأوربي تخصيص نسبة منها للأمن الغذائي (ألمانيا تخصص 50% للتأقلم مع التقلبات المناخية)

- استخدام العلامة المميزة "الأمن الغذائي" التي يمكن أن تستفيد منها بعض الشركات التي تخصص بعض أرباحها أو بعض مشاريعها الأمن الغذائي

- تحويلات مهاجري الدول الفقيرة الموجودين في الدول المتقدمة وهي تقدر ب 400 مليار دولار أي 3 مرات قيمة المساعدات الإنمائية الدولية<sup>12</sup>

- إصدار سندات حكومية يلتزم المهاجرون من الدول المتخلفة بشرائها لصالح الأمن الغذائي ..

وضمن الابتكارات في هذا المجال نقدم تجربة لمنح قروض موسمية تمت في غانا مع بداية الألفية<sup>13</sup>:

يتعلق الأمر بزراعة الذرة في ويشترك فيها مورد خصوصي للمدخلات الزراعية Wienco ومجموعة من صغار المزارعين مجمعين في تجمعات فلاحية. تقوم الشركة بإرشاد المزارعين وتقديم اليذور والأسمدة مما سمح بمضاعفة الإنتاج حيث انتقل المحصول من 2 طن إلى 5 أطنان للهكتار الواحد. يتم تمويل المدخلات الفلاحية عبر قرض بنكي بضمان من المورد يحصل المزارعون عليه. عند الحصاد يستلم المورد المحصول الذي حدد له في العقد سعر أدنى. يتم تسديد القرض باقتطاع من حصيلة بيع المحصول التي تم إيداعها في حساب المزارع. إننا أمام عملية الكل فيها رابح... البنك استرد قرضه والمزارع تضاعف إنتاجه والمورد باع مدخلاته واستفاد من تحويل الذرة وإعادة بيعها لمنتجات الأعلاف....

نشير إلى أن دول بنين وتوغو وبوركينا فاسو قامت بتجارب مماثلة ضمن برنامج "مؤسسات الخدمات الموجهة لصالح المنظمات المهنية (ESOP)".

## 2. الوقف

في هذه الفقرة نحاول التطرق للوقف التقليدي والتنموي وعلاقة هذا الأخير بالتمويل الأصغر مبرزين التكامل بينهما.

يلامس الوقف جوانب عديدة من حياة المسلمين ويقدم خدمات جليلة ومتنوعة، فهناك الوقف على المقدرات وفي المواسم الدينية، وعلى المدارس والمكتبات وعلى الرعاية الصحية والاجتماعية (الزواج، اليتامى، السقايات....)

❖ **الوقف التقليدي:** هو عملية حبس رأس المال في مشروع مدر للدخل وتوجيه ريعه لخدمة فئات محتاجة أو مشاريع متنوعة.

ومنه الوقف الخيري والوقف الذري.. اتفق الفقهاء على جواز الأول واختلفوا حول الثاني....



ومنه أيضا وقف العقار ووقف المنقول.. اتفق الفقهاء على جواز الأول واختلفوا حول الثاني....  
ومن خصائصه :

- تخصيص موارد مالية لهدف معين ولمدة قد تكون محددة،
- يستثمر رأس المال في مشاريع مدرة لربح مستمر
- يستعمل ربح الاستثمار لخدمة أهداف الوقف مع الفئات المستهدفة منه
- عملية استثمارية واجتماعية في نفس الوقت

#### ❖ مؤسسة الوقف التقليدي

- تحول الأموال النقدية إلى استثمارات خالية من المخاطرة وذات دخل شبه مضمون وهذا ما يفسر التوجه شبه العام نحو الاستثمار في عقارات،
- يوجه ربح هذه الاستثمارات (الإجارة مثلا) في خدمة حاجيات برامج اجتماعية أو فئات محتاجة،  
ومن فوائده:

- حماية رأس مال الوقف بل تنميته،
- ضمان موارد مستدامة لبعض حاجيات فئات محددة،
- حماية أغراض الوقف من أي تحويل لرأس المال تحت ضغط سياسي أو ظرف طارئ

#### ❖ الوقف التنموي

- نفس الأحكام السابقة فهو أيضا وقف ريعي
- إلا أن وجه الاختلاف مع ما هو سائد هو أن استثمار أموال الوقف يكون مع الفئات المستهدفة أيضا وليس الربح فقط،
- في التقليدي: تستثمر أموال الوقف مع الأغنياء ليستفيد من ربحها الفقراء
- في الوقف التنموي تستثمر أموال الوقف مع الفقراء ليستفيد من ربحها الفقراء أيضا.
- ❖ نظام التمويل الأصغر "التقليدي" يقوم بالأساس على منتجات مستمدة من نظام القرض، مهما تعددت أشكاله ومؤسساته: القروض المصغرة، القروض التعاونية، صناديق الادخار المحلية، الخ.
- ❖ نظام التمويل الأصغر "الإسلامي" يقوم على نظام المشاركة.
- المشكلة الأساسية تكمن في تناقض متطلبات كل من العرض والطلب في سوق التمويل الأصغر، وخاصة ما يتعلق بمتطلب التوافق الشرعي (الربا) ومتطلب ضمانات القرض.
- نظام الوقف لا يمثل نظاما بديلا لنظام التمويل الأصغر، إلا أنه يمكن أن يشكل مكونا هاما منه إذا ما تم تطويره بتخصيص جزء من صناديق الوقف للتمويل الأصغر.

#### ❖ نظام التمويل الإسلامي الأصغر ونظام الوقف:

- توافق في الأهداف: حيث أن الهدف من نظام الوقف اجتماعي وليس تجاري، وهو ما يوافق غرض الفئات المستهدفة، التي تأمل الخروج من دائرة الفقر وتحسين مستواها المعيشي.
- توافق في الحجم: صغر مبالغ التمويل توافيق صغر المشاريع الممولة.
- توافق في الأسلوب: أساليب التمويل الوقفي تستبعد كليا أي القروض بالفائدة.
- ومن هنا يمكن القول بوجود توافق كبير بين النظامين<sup>14</sup>.

#### ❖ صندوق الوقف: مضمونه وأهدافه

- يمثل صندوق الوقف أداة لتجميع الهبات الوقفية النقدية من الواقفين بغرض استخدامها في الصالح العام، كبناء بعض المرافق أو شق طريق أو تمويل طلبة العلم أو غير ذلك مما يندرج ضمن "المصلحة العامة". أي أن الأمر هنا يتعلق بوقف نقدي، وبميزانية تتضمن موارد واستخدامات.
- مصادر الصندوق: إضافة إلى عوائد الاستثمار الوقفي يمكن نتحدث عن:
  - أوقاف فردية أو جماعية؛
  - أوقاف مؤسسات، مالية كانت أو إنتاجية؛
  - تحويلات وقفية حكومية؛



أوقاف ذات مصدر خارجي (منظمات ومؤسسات دولية كالبنك الإسلامي للتنمية).  
طرح شهادات الوقف للأفراد والمؤسسات والهيئات (عامة أو خاصة).

#### ❖ الصندوق الوقفي للتمويل الريفي الأصغر

- التمويل الريفي الأصغر بصيغة القرض الحسن
- التمويل الريفي الأصغر بصيغة المضاربة
- التمويل الريفي الأصغر بصيغة المشاركة
- التمويل الريفي الأصغر بصيغة التأجير (محدودة أو منتهية بالتمليك)
- التمويل الريفي الأصغر بصيغة السلم والاستصناع (التمويل المسبق)
- التمويل الريفي الأصغر بصيغة المزارعة (الإمداد بالأشجار والبذور)
- التمويل الريفي الأصغر بصيغة بالمساقاة (تمويل أعمال السقي)

### 3. الزكاة

للزكاة دور اجتماعي كبير يتمثل في تقليص حدة التفاوت والصراع الطبقي والحد من انتشار الفقر وتحقيق التضامن والاستقرار الاجتماعي من خلال تامين الاحتياجات الكفائية للفئات المحتاجة المخصوصة في الآية<sup>15</sup>...

#### ❖ الدور التقليدي للزكاة محدد بالآية الكريمة:

"إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" الآية، التوبة، الآية 60

#### ❖ الدور غير التقليدي للزكاة هو:

- إقراض الفقراء ...و
- منحهم أدوات الإنتاج

#### إقراض الفقراء من الزكاة

- اختلف الفقهاء في استثمار أموال الزكاة<sup>16</sup> من قبل الامام ومن ينوب عنه أو من قبل الجمعيات الخيرية التي أنشئت بإذنه
- الذين قالوا لا: استدلووا بحصر مصارف الزكاة في الآية (8) إضافة للمخاطر
- الذين قالوا نعم: وضعوا ضوابط: مراعاة حاجة الفقراء والمساكين، غلبة ظن الربح على احتمال الخسارة: المبادرة إلى التنضيد (البيع) عند وجود الحاجة الملحة، يسند لذوي الخبرة، أن يكون في مجالات مشروعة
- دعم الإقراض بمصرف الغارمين

ودون الخوض فيما ذهب إليه المعاصرون من اقتصاديين وفقهاء في هذا المجال، نقدم تجربة حية تم إنجازها في السودان الشقيق:

#### عملية إقراض من صندوق الزكاة<sup>17</sup>

- قروض بدون أي تكلفة بـ 336,000 دولار
- عدد المستفيدين 8000 عائلة على حافة الفقر في موسم 4/2003 الزراعي
- متوسط حجم القرض 42 دولار للعائلة لمدة 6 أشهر

#### نتائج هذه القروض كانت تلفت النظر

- زيادة في المساحة المزروعة بلغت 70%
- زيادة في إنتاجية الفدان تراوحت بين 46.2% و 285% حسب نوع المحصول
- نسبة السداد بلغت 100%
- بلغ مجموع قيمة المحاصيل النقدية 5 م دولار أي 15 ضعف مجموع قيمة القروض
- بلغ مقدار الزكاة المحصلة من هؤلاء المزارعين 250,500 دولار أي 74.4% من مقدار القروض

وأهم من ذلك كله أنها أبعدت هؤلاء المزارعين عن حافة الفقر ومنحتهم القدرة على استمرار النمو وزادت من رأسمالهم العامل ومن ثقتهم في دينهم ومجتمعهم.

## خلاصة:

قامت الورقة بتقديم القطاع الريفي الموريتاني ومشاكل التمويل التي يعاني منها، كما استعرضت الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والبرامج التي تتضمنها ومقاربتها في التمويل التي تعتمد أساساً على التمويل التقليدي للتنمية رغم ندرته وقوة التنافس عليه، وخلصت إلى أهمية البحث عن التمويل البديل واقترحت مجموعة من الصيغ: التمويل الابتكاري، والوقف الاستثماري والاستخدامات المعاصرة للزكاة، وأعطت نماذج من الصيغ المبتكرة التي تمت تجربتها في بعض الدول المشابهة اقتصادياً كالسودان وبوركينا فاسو وغانا....

## المراجع

- <sup>1</sup> إبراهيم أحمد سعيد، الأمن الغذائي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27 العدد 3+4، دمشق، 2011، ص: 546
- <sup>2</sup> Ministère des Affaires Economiques et du Développement, Stratégie Nationale de Sécurité Alimentaire horizons 2015 et 2030 SNAS, Mars 2012, p : ix
- <sup>3</sup> مريم بنت المفيد، عرض حول فرص الاستثمار في القطاع الريفي، منتدى موريتانيا للاستثمار الفترة 26 - 27 يناير 2014 نواكشوط - موريتانيا
- <sup>4</sup> وزارة التنمية الريفية، استراتيجية تنمية القطاع الريفي أفق 2025، التقرير النهائي، نواكشوط، 2013
- <sup>5</sup> نفس المرجع السابق
- <sup>6</sup> Ministère des Affaires Economiques et du Développement, Stratégie Nationale de Sécurité Alimentaire horizons 2015 et 2030 SNAS, Mars 2012, p : 4
- <sup>7</sup> Ministère des Affaires Economiques et du Développement, Stratégie Nationale de Sécurité Alimentaire horizons 2015 et 2030 SNAS, Mars 2012, p : xvi
- <sup>8</sup> Ministère des Affaires Economiques et du Développement, Stratégie Nationale de Sécurité Alimentaire horizons 2015 et 2030 SNAS, Mars 2012, p : 22
- <sup>9</sup> Rapports d'experts internationaux, Financements innovants pour l'agriculture la sécurité alimentaire et la nutrition, décembre 2012, p :14
- <sup>10</sup> 80% من المصابين بالسيدا في الدول الفقيرة تعالجهم مؤسسة الألفية
- <sup>11</sup> Rapports d'experts internationaux, Financements innovants pour l'agriculture la sécurité alimentaire et la nutrition, décembre 2012, p : 45
- <sup>12</sup> Rapports d'experts internationaux, Financements innovants pour l'agriculture la sécurité alimentaire et la nutrition, décembre 2012, p :9
- <sup>13</sup> Rapports d'experts internationaux, Financements innovants pour l'agriculture la sécurité alimentaire et la nutrition, décembre 2012, p :22
- <sup>14</sup> أنس الحسنوي، المؤسسات الإنمائية: الوقف الإنمائي كمثل، مداخلة في ملتقى صفاقس الدولي للمالية الإسلامية، 2013
- <sup>15</sup> صالح صالح، تطوير الدور التمويلي والاستثماري والاقتصادي لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات الحديثة، مداخلة في ملتقى صفاقس الدولي للمالية الإسلامية، 2013

---

<sup>16</sup>. خالد بن علي المشيقح، فقه النوازل في الزكاة، ص: 33

<sup>17</sup>. منذر قحف، تمويل الصغار: وجعة نظر إسلامية، مداخلة في ملتقى صفاقس الدولي للمالية الإسلامية، 2013